مجلة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

بجامعة قناة السويس

العدد الثالث و العشرون

أكتوبر* نوفمبر* ديسمبر

٢٠١٧ م

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية

العدد الحادي والعشرون

(أبريل – مايو – يونيو)

٢٠١٧م

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة قناة السويس (ISSN 2536-9458) (Print)

المحتوى

العنوان	صفحة
الهيئة الاستشارية	٣
قواعد النشر	٧
افتتاحية العدد	٨
المحتوى	٩
نسق التوازى فى الخطاب الشعرى المعاصر د/بهلول أحمد سالم	١٤
العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه د/ أسماء محمد رفعت عبدالحكيم مراد	٧٥
مادة" د ر س " دراسة دلالية تأصيلية تاريخية د. أحمد عبد الرحمن محمد إدريس	١٣٦

المحتوى

العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة في الإسلام د. حسن محمود برعي غنايم	٢٣٨
الكونفوشيوسية عرض ونقد الباحثة/ عزيزة بنت علي الأشول	٣٠٢

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
جامعة قناة السويس (ISSN (Print) 2536-9458)

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية

العدد الحادي والعشرون

(أبريل – مايو – يونيو)

٢٠١٧

العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه

دراسة نحوية تحليلية في القرآن الكريم

د/أسماء محمد رفعت عبد الحكيم مراد

أستاذ النحو والصرف المساعد

كلية الآداب – جامعة الطائف

الحمد لله الذي طابقت أسماؤه صفاته ، والصلاة والسلام على من يدخل الناس الجنة بدعائه ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

من أعظم النعم على المرء بعد نعمة الهداية ، التوفيق من الله تعالى لسلوك الطرق الموصلة إلى مرضاته ، ومن أسمى تلك الطرق منزلة وأعلاها رفعة طلب العلم ومن أشرف العلوم وأجلها خدمة للقرآن الكريم علم النحو ، فهو الوعاء الذي حفظ اللغة العربية على مدى العصور وبعد ...

لقد وقع اختياري على موضوع العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه دراسة نحوية تحليلية في القرآن عنواناً لبحثي الذي جاء في تمهيد ومبحثين ، ثم خاتمة وفيها ملخص البحث وأهم النتائج والتوصيات وقائمة بالمصادر والمراجع .

أما التمهيد فجاء فيه تعريف المطابقة وأدواتها ومجالاتها والعدول عنها ، ودورها في نحو النص واللسانيات الحديثة ، والبحث في جذور اللغة العربية عن المطابقة ، وتعريف الضمائر والأصل فيها ومظاهر العدول عنها ، ودورها الدلالي في النص القرآني الذي هو مصدر الفصاحة ومرجع التقعيد اللغوي والدلالي .

أما المبحث الأول فأسميته العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في العدد ، الإفراد والتثنية والجمع .

وأما المبحث الثاني فأسميته العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في الشخص ، التكلم والخطاب والغيبة .

وأما الخاتمة ففيها ملخص للبحث وأهم النتائج وقائمة بالمصادر والمراجع وما كان لي في هذا البحث من صواب ، فمن الله تعالى وما كان من خطأ أو زلل ، فمن نفسي ومن الشيطان .

... والله الموفق للصواب ...

مقدمـــة

اللغة نظام ، ولكل نظام قواعد تحكم بنية مفرداته . قواعد اللغة العربية تقوم على الإعراب الذي يبين مواقع الكلمات في جملها تبعاً للمعني الذي تمثله في تركيبها . وبجانب الإعراب هناك قواعد أساسية أخرى تستعمل كثيراً في الكتابة من أهمها المطابقة ، وهي اشتراك لفظين في بعض السمات . فالمطابقة تكون في كلمات لا يتمثل فيها الإعراب أصالة ، وإنما تطابق كلمات أخرى ذات موقع إعرابي في الجملة . والمطابقة قد تكون في أمر واحد كالمطابقة في الإعراب ، وكمطابقة المعطوف للمعطوف عليه وقد تكون في أكثر من أمر ، كمطابقة الصفة لموصوفها في الإعراب والنوع والعدد . وقد تكون المطابقة في أمرين : العدد والنوع كمطابقة الخبر للمبتدأ ، ومن أكثر القواعد في الاستخدام اللغوي مطابقة الضمير الذي يعود عليه.

الأصل في الضمير أن يطابق مرجعه في العدد والجنس ، ولكن يوجد في القرآن الكريم أمثلة للعدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه وذلك لأسباب بلاغية للتنبيه على جانب من جوانب الإعجاز في نظمه ، الذي يؤنث فيه المذكر ، ويذكر فيه المؤنث ، ويوضع الواحد موضع الجمع وعكسه ، والواحد موضع المثنى والعكس ، وضمير التكلم موضع ضمير الغيبة والعكس وغير ذلك دون أن يحس القارئ باضطراب في النظم ، أو نقص في نواحي البلاغة ، أو خلل في المعنى وهذا ما سنوضحه فيما بعد لتحقيق الهدف من هذا البحث .

أسباب اختيار البحث :

تكمن أهمية البحث في قلة الدراسات في مجال العدول عن مطابقة الضمائر وما تعود عليه ، والرد على ادعاءات بعض المستشرقين بخروج القرآن عن قواعد اللغة والنحو ، ولأهمية العدول عن مطابقة الضمائر في القرآن الكريم ودورها في بناء الجملة العربية وفي بناء النص ككل .

وأضيف إلى ذلك أن العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه لم تجد حظها في الدرس النحوي ، إذ لم يفرد لها النحاة القدامى باباً أو فصلاً في مصنفاتهم ، إلا ما ورد من ذكر لسماتها عرضاً في ثنايا التحليل الإعرابي .

أما الأهمية القصوى من هذا البحث رغبتي في الاستزادة من علم النحو من خلال كتاب الله العزيز .

الدراسات السابقة :

وإني لا أنكر فضل غيري من المحدثين والمعاصرين الذين تنبهوا لأهمية المطابقة والعدول عن المطابقة ، من خلال دراساتهم التي مست هذه الظاهرة ، ومن هذه الدراسات :

١ – المطابقة النحوية في شعر عمرو بن أحمد الباهلي – دراسة وصفية .

٢ – ظاهرة المطابقة النحوية في نقائض جرير والفرزدق – دراسة نحوية دلالية – رسالة ماجستير للدكتورة : نجلاء محمد نور عبد الغفور – جامعة أم القرى .

٣ – العدول عن المطابقة بين أجزاء الكلمة ، للدكتورة : نجلاء محمد نور عبد الغفور .

٤ – العدول عن المطابقة في اللغة العربية ، لحسين الرفايعة .

٥ – العدول عن المطابقة في الجملة العربية – دراسة نحوية دلالية ، ليوسف محمد العنزي .

منهج البحث :

اتبع الباحث في دراسته هذه المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة المدروسة ، وجمع المعلومات وتصنيفها ، ومن ثم تحليلها للوصول إلى نتائج البحث التي هي هدف الباحث من خلال استخدامه هذا المنهج .

أهداف البحث :

١ – دراسة التراكيب اللغوية الواردة في موضوع العدول عن المطابقة بين الضمائر وما تعود عليه في الدرس النحوي والنص القرآني للوصول إلى الحلول والتقعيد المتكامل .

٢ – الكشف عن الفروق الدقيقة في التراكيب المستعملة للعدول عن مطابقة الضمائر ومرجعها في القرآن الكريم .

التمهيـــد

أولاً : مفهوم المطابقة لغة :

للمطابقة في المعاجم اللغوية معنيان أساسيان :

أحدهما : الموافقة ، جاء في أساس البلاغة : وطابق الفرس والبعير : وضع رجله في موضوع يده ، قال :

حين ترى البازل منها الأكبدا مطابقاً يرفع عن رجل يدى [١]

ومثل هذا المعنى قولهم : طابق بين قميصين ، لبس أحدهما على الآخر ، وطابقت المرأة زوجها إذا وافقته في أمور كثيرة ، وطابق الغطاء الإناء وافقه [٢].

ومن الأفعال التي جاءت على وزن الفعل طابق لفظاً ومعني الفعل وافق الذي ورد في المثل المشهور : " وافق شنَ طبقة " الذي يضرب للمتوافقين في الصفات .

وأما مصدر الفعل " طابق " فهو الطباق والمطابقة ، قال تعالى : { الذي خلق سبع سماوات طباقاً } [الملك : ٣] [٣] .

قال ابن كثير : أي طبقة بعد طبقة ... بمعني أنهن علويات بعضهن على بعض [٤] .

وقال الزجاج : بمعني طباقاً : مطبق بعضها على بعض [٥] .

وثانيهما : التماثل والتساوي ، جاء في مجمل بن فارس : طابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد [٦] .

وجاء في لسان العرب : تطابق الشيئان : تساويا ... وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما ... [٧]

ثانياً : مفهوم المطابقة اصطلاحاً :

يستعمل النحاة مصطلح المطابقة للتعبير عن خصائص الانسجام والتآلف والتوافق بين العناصر اللغوية في الجملة العربية ، ويبدو أن هناك علاقة واضحة بين المعنى اللغوي والحد الاصطلاحي الذي نقل إليه اللفظ .

وإذا كان نحاتنا القدامى قد أشاروا إليهما إلا أنهم لم يضعوا لها تعريفاً محدداً [٨] . يقول سيبويه في باب وسمه بـ : هذا باب الابتداء : " واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو " [٩] .

وقال في فصل وسمه بـ هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك : " فأما النعت الذي جرى على المنعوت ، فقولك : مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت ، لأنهما كالاسم الواحد " [١٠] .

وها هو يعبر بصورة عامة عن معني المطابقة والمخالفة بقوله : " فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه لأنه ليس مثله " [١١] .

وذكر ابن السراج في كتابه الأصول في باب : هذه توابع الأسماء في إعرابها : " التوابع خمسةٌ : التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف ، وهذه الخمسة أربعةٌ تتبع بغير متوسط ، والخامس

وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف ، فجميع هذه تُجرى على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض " [١٢] .

من خلال تتبع هذا المصطلح في كتب النحاة نستطيع أن نعرف المطابقة بأنها مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة ، أو تدل على معانٍ نحوية ، كالإعراب من رفع ونصب وجر ، وكالعدد من إفراد وتثنية وجمع ، وكالتعريف والتذكير ، وكالجنس من تذكير وتأنيث وكالشخص من تكلمٍ وخطابٍ وغيبةٍ .

وإننا نلاحظ هذه الظاهرة في المبتدأ والخبر متمثلة في العدد وفي الجنس وفي التعريف والتنكير ، ونلاحظها في الفعل والفاعل ، وتتمثل في العدد وفي الجنس ، ونلاحظها أيضاً في التوابع ، وتتمثل في الإعراب وفي التعريف والتنكير ، وتوجد في الضمائر متمثلة في العدد وفي الجنس وفي الشخص ، وهذه هي أهم الجوانب التركيبية التي يظهر فيها المصطلح في النحو العربي .

ولا يخفى أن هذا المصطلح متداول عند البلاغيين والمناطقة ، فنجد البلاغيين يستعملونه بمعني الجمع بين المتضادين ، فهم يُعرفون علم البديع بقولهم :

" وهو علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام [١٣] ، ومن هذه الوجوه المطابقة ، وتسمى الطباق والتضاد أيضاً ، وهي الجمع بين المتضادين ، أي معنيين متقابلين في الجملة " .

ونجد المناطقة يستعملون المصطلح أيضاً ، وذلك في حديثهم عن دلالة الألفاظ ، فيقسمون الدلالة على ثلاثة أقسام : مطابقة ، وتضمن ، والتزام [١٤] .

ونحن في دراستنا هذه نبتعد عن هذين المعنيين الأخيرين .

ثالثاً : مجالات المطابقة :

يمكن استخلاص مجالات المطابقة من خلال ما ورد في تعريفها الاصطلاحي ، فمجالاتها خمسة [١٥] وهي :

١ – العلامة الإعرابية .

٢ – التعيين " التعريف والتنكير " .

٣ – العدد " المفرد ، والمثنى ، والجمع " .

٤ – الشخص " المتكلم ، والمخاطب ، والغائب " .

٥ – النوع " المذكر والمؤنث " .

ومما لاشك فيه أن المطابقة في أية واحدة من هذه المجالات الخمسة تقوي الصلة بين المتطابقين ، فتكون هي نفسها قرينة على ما بينها من ارتباط في المعنى ، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كل منهما [١٦] .

رابعاً : مفهوم العدول لغة واصطلاحاً :

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي [١٧] : العدل أن تعدل الشيء عن وجهه فتميله ، عدلته عن كذا ، ، وعدلت أنا عن الطريق " .

وقال ابن فارس : " عدل يدل على الاعوجاج ، ويقال عدلته حتى اعتدل ، وانعدل أي انعرج " [١٨]

وقال الفيروز آبادي [١٩] : " عدل عنه يعدل عدلاً ، عدولاً : حاد ، وإليه عدولاً : رجع ، والطريق : مال ، وفلاناً بفلان سوى بينهما " .

وفي المحكم " عدل عن الشيء يَعْدِل عدلاً وعدولاً : حاد .... وعدل إليه عدولاً : رجع ... وعدل الطريقِ : مال ... وانعدل : اعوج " [٢٠]

وذكر في اللسان : " عدل الطريق : مال .... وفي الحديث : لا مُعْدَل سارحتكم أي لا تصرف ماشيتكم وتُمال عن المرعى. " [٢١]

ومما تقدم يظهر أن العدول في اللغة يدل على حياد الشيء عن وجهته وإمالته عنها ، ويهمنا من الدلالات السابقة لمادة " عدل " ما يشير إلى معني الانحراف والتحول عن الشيء إلى غيره ، وهو المعنى الذي اعتمدناه في بحثنا هذا وقصدنا إليه بمصطلح العدول في عنوان هذا البحث .

أما العدول بالمصطلح النحوي فقد عرَّفه الأستاذ عباس حسن [٢٢] بقوله :

" إنه تحويل الاسم من حالة لفظية مع بقاء المعنى الأصلي بشرط ألا يكون التحويل لقلب ، أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزيادة معني " .

خامساً : جذور المطابقة والعدول عنها عند النحاة القدامى :

ذكرتُ سابقاً أن نحاتنا القدامى أشاروا إلى مفهوم المطابقة ، أمثال سيبويه وابن السراج ، إلا أنهم لم يضعوا لها تعريفاً محدداً ، ولكنى وجدت مصطلح المطابقة قد ذُكر صراحة في كتب نحاتنا القدامى ، فها هو رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي في شرحه لكافية ابن الحاجب يقول عند الحديث عن ضمير الشأن والقصة : " ويختار تأنيث الضمير لرجوعه إلى المؤنث أي القصَّة ، إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث ، لقصد المطابقة ... كقوله تعالى :

{ فإنها لا تعمى الأبصار } [الحج : ٤٦] [٢٣] .

ويقول ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك [٢٤] : " الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا " .

يقول ابن جني : " وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه ؛ لأن العطف نظير التثنية " (٢٥) .

ويبدو لنا أن العسكري كان له قصب السبق في تعريفه للمطابقة حيث ذهب إلى أنها حمل الشيء على شيء آخر في بعض أحكامه لوجه من الشبه ، أو حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما . (٢٦)

ووقف الثمانيني عند حكم المطابقة في الجملة الاسمية وقوفاً صريحاً حيث قال (٢٧) :

" وحقيقة الخبر هو المفرد ، والأشياء التي ذكرتها إنما تقع موقع هذا المفرد وتنوب عنه ، فالذي يدل على أن المفرد هو الأصل في الخبر أنه يرتفع برفعه ، ويوحد بتوحيده ، ويثنى بتثنيته ، ويجمع بجمعه ، ويؤنث بتأنيثه ، ويذكر بتذكيره ، فلولا أن الثاني هو الأول لما لزمته هذه الأحكام ، تقول : " زيد قائم ، وهند جالسة ، والزيدان قائمان ، والهندان جالستان ، والزيدون قائمون ، والهندات جالسات " .

وهذه إشارات صريحة لجذور المطابقة في النحو العربي ، وإن لم يذكر بعض النحاة لفظ المطابقة ، فإنها مقصودة ضمناً ، وذلك نحو حديثهم في التوابع ، يقول سيبويه : " وأعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة ، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة " (٢٨) .

ويرى الباحث أن ثمة جذور للعدول عن المطابقة في النحو العربي ؛ لأنه لا يعرف العدول عن المطابقة إلا بمعرفة المطابقة نفسها ؛ لأن الشيء لا يُعرف إلا بضده ، ولقد دار قول سيبويه في هذا المعنى من حيث إن العدول مخالفة : فقال : " فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه " (٢٩) .

ووجدنا ابن جني يسمى العدول بالشذوذ أثناء كلامه على تأنيث المذكر [٣٠] : " ونظير هذا في الشذوذ " .

أما الزمخشري فقد ذهب إلى القول بـ " عدم المطابقة " في حديثه عن أفعل التفضيل إلى المعرفة " ويعبر عن الأمرين بالمطابقة وعدم المطابقة ، نحو : زيدٌ أفضل الناس ، وأفضلا الناس ... أما المطابقة فلضُعف شبهه بالفعل لدخول الإضافة ، وأما عدمها فلشبهه بالذي مع " مِنْ " في ذكر المفضل عليه " [٣١] .

ويطالعنا الجرجاني بوضع حد للعدول إذ يقول : " والعدول في اصطلاح النحويين خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى " [٣٢]

ونجد – أيضاً – صدى مصطلح العدول عند سيبويه حيث قال : " ومن المعدول الذي هو على غير قياس ، قولهم : في هُذَيْل هُذَلي ، وثقيف ثقفي " [٣٣] .

أما ابن الأثير فيقول [٣٤] : " إن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك ، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة ، الذي اطلع على أسرارها ، وفتش في دفائنها ، ولا تجد ذلك في كل كلام ، فإنه من أشكل ضروب علم البيان وأدقها فهماً وأغمضها طريقاً " .

ومن خلال اكتشاف أصول هذا المصطلح لدى ابن الأثير يتجلى عمق ما وصل إليه البحث في استكناه خصوصية المصطلح بالانتقال من معنى إلى معنى ، لا يتوصل إليه إلا المبرز في معرفة البلاغة والفصاحة

، والخائض في أعماق أسرارهما والمنقب عن ذخائرهما باعتبار العدول من أشكل ضروب علم البيان ، لأنه دقيق الفهم ، غامض الطريق .

وعلى هذا – كما يرى الباحث – فالعدول مصطلح بلاغي من وجه ، ومصطلح دلالي من وجه آخر ، فهو معني بالبيان العربي في لفتاته البلاغية ، وهو معني بدلالة الألفاظ في صيغ الاستعمال .

وفي ضوء هذا الفهم يبدو للبحث أن العدول في معناه الاصطلاحي هو الانتقال بالألفاظ في النص من سياقها المألوف الاعتيادي إلى سياق جديد خلاف الظاهر ، مما يثير التساؤل ، ويلفت النظر والانتباه .

يمتلك مصطلح العدول بوصفه تقنية أسلوبية فذَّة حضوراً بارزاً في الدرس اللغوي العربي القديم ، فقد تنبَّه الدارسون العرب القدماء إلى سمة بارزة من سمات الأسلوب العربي هي سمة المراوحة بين الأساليب والانتقال المفاجئ من أسلوب إلى آخر ، ومن صيغة إلى أخرى ، وقد أطلقوا على هذه الظاهرة مصطلحات عدة منها : المجاز والنقل والانتقال والتحريف والانحراف والرجوع والالتفات والعدول والحمل على المعنى [٣٥] .

سادساً : دور المطابقة والعدول عنها في نحو النص واللسانيات الحديثة :

للمطابقة أهمية كبيرة في النظام النحوي للجملة العربية ، ذلك لأنها تحقق الترابط بين عناصرها ، كما أنها توثق الصلة بين أجزائها ، ومن دونها تتفكك العلاقة بين هذه المكونات ويضطرب المعنى ، لأنه مما لاشك

فيه أن الجملة مجموعة من الكلمات التي تعبر عن فكرة كاملة مكونة مجموعة من المفاهيم شريطة أن تكون جملاً صحيحة نحوياً ودلاليا ، وبما أن النحو العربي عُني عناية كاملة بهذه الجملة ، فقد عُني أيضاً ببيان كيفية تركيب عناصرها ، وبيان قواعد هذا التركيب ، وأحكام ما يطرأ على هذه العناصر من تغيرات على البنية الأساسية لهذه الجمل .

المطابقة هي التوافق بين جزأين من أجزاء الجملة في حكم لوجود علاقة بينهما ، فالحكم كالتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والرفع والنصب والجر ، والعلاقة كالتبعية والإسناد ، وكون أحدهما حالاً من صاحبه [٣٦] .

قد تكون المطابقة قرينة لفظية على الباب الذي تقع فيه ، فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التراكيب التي تتطلبها ، وبدونها تتفكك العرى ، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض ، ويصبح المعنى عسير المنال [٣٧] .

وخلص الدكتور طه الجندي في رسالة الدكتوراه الخاصة به إلى أن المطابقة هي اتفاق أجزاء التركيب على طريقة مخصوصة ، تجعل بينهما اتصالاً وتماسكاً ، بحيث يحس كل من المتكلم والسامع أن التركيب يجري في صورة لغوية صحيحة ، وليس بين وحداته اللغوية تنافر [٣٨] ، كما ذكر أهم الصور المحققة لظاهرة المطابقة النحوية ومنها :

١ – المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع .

٢ – المطابقة في التذكير والتأنيث .

٣ – المطابقة في الحالة الإعرابية .

وتعد المطابقة وسيلة من وسائل أمن اللبس ، وذلك لأنها تحدد المعنى النحوي في

كثير من أبواب النحو ، إذ يمكن القول إن التطابق وسيلة من الوسائل التي تصـــــــــــــــــــــــــــــــنعها لأمـــــــــــــــــــــــــــــــن اللبس في كثير من أبواب النحو ، فالتطابق يغطي أبواب الفاعل والمبتدأ والخبـــــــــــــــــــــــــــــــر والحـــــــــــــــــــــــــــــــال والتوابع وغيرها .

فعند قولنا : ضرب هدى موسى ، دلَّ تذكير الفعل على أن الفاعل مذكر ، ودلَّت المطابقة بين الفعل والفاعل الحقيقي في النوع على أن الاسم المتأخر هو الفاعل ، وليس الاسم الواقع بعد الفعل ، فالمطابقة قد أغنت عن قرينة الرتبة في الدلالة على الفاعل .

كما يعد التطابق وسيلة من وسائل أمن اللبس في العدد ، نحو : لي صديقان صالحان ، دون أن يتبادر إلى الذهن أن الوصف ليس لهما في الحقيقـــــــــــة ، وأن لـــــــــــه فـــــــــــاعلاً ســـــــــــيأتي ، نحو : أبوهما ، ويأتي أيضاً وسيلة من وسائل أمن اللبس في النوع ، فالمطابقة بين الفعل والفاعل – مثلاً – في الجنس ، كقولنا : جاءت فاطمة ، قد حالت دون وقوع اللبس في جنس الفاعل المؤنث [٣٩] .

فالنظام اللغوي يسمح ببعض الترخص في القرائن التي تعمل متعاونة على إحكام تماسك الجملة ، على أن هذا الترخص فيه جزء من النظام اللغوي يسمح به في الموضع المعين لأداء غرض مخصوص ، ومعني هذا أنه لم يحدث عبثاً أو تلاعباً ، ولكنه يُؤتى به عن قصد بهدف إحداث أثر معين [٤٠] .

وبهذا يبرز ما للمطابقة من أهمية بالغة في النظام النحوي ، وتحديده من خلال أمن اللبس في المعنى ، وكذلك تحقق أمن اللبس في

النوع والعدد ، ويتحقق من خلالها الغرض الأساسي في الاتصال اللغوي وهو الفهم .

ولقد بدت مظاهر المطابقة واضحة جلية في اللغة ، فحظيت العلامة الإعرابية باهتمام النحاة ، وتحدثوا فيها عن الحركات ودلالتها ، والحروف وبنياتها ، والإعراب الظاهر والمقدر ، وما يترتب على الإعراب من تحديد المعنى في الجملة ، وأهميته ومكانته .

كما فرقت اللغة بين المذكر والمؤنث ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس :

" تظهر تلك المعاملة اللغوية واضحة جلية في العناصر اللغوية القديمة ، كالضمائر ، وأسماء الموصول ، وأسماء الإشارة ، والأعداد ، بل وفي الأفعال والصفات ، فالمؤنث يعود على ضمير مغاير لضمير المذكر ، ويُشار إليه باسم إشارة خاص ، كما نرى له بين الموصولات صيغة معينة ، أما الأفعال والصفات فتتطلب علامات خاصة مع المؤنث لا نراها مع المذكر ، وهكذا نرى اللغات على وجه العموم تعالج ما يدل على التأنيث علاجاً مبايناً لما يدل على التذكير " (٤١) .

مما سبق يتضح لنا مفهوم المطابقة وأهميتها ومواقعها ، ونخلص إلى أن عدم تحقيق أي مظهر من مظاهر المطابقة في أي موقع من مواقعها يعد ترخصاً أو عدولاً كما نص على ذلك الدكتور تمام حسان (٤٢) ، ولابد من الإشارة إلى أن هذا العدول لا يؤدي إلى فساد المعنى أو خلل في التركيب بين أجزاء الجملة ، أو المعنى النحوي ، فقد يكون هذا لتحقيق أغراض يتطلبها المقام ولا يتأتى المعنى بدونها ، أو قد يكون لضرورة يقتضيها السياق .

ويرى الدكتور تمام حسان أيضاً أنه يجوز الترخص في الإعراب بعدم مراعاته ، وذلك للوصول بالرخصة إلى غرض أسلوبي عدولي ما ، وعلل ذلك بأنه يمكن خرق الإعراب لتضافر قرائن بيان المعنى زائدة عن المطلوب أحياناً فإذا زاد الإعراب عن مطالب بيان المعنى كما في " خرق الثوبُ المسمارَ " ونحوه أمكن الترخص في الإعراب ، وقولهم : " هذا حجرُ ضب خربٍ " (٤٣) .

النص اللغوي وحدة متلاحمة في صورته المنطوقة ونظامه النحوي الذي يحكمه ، وصورته المنطوقة هي مفرداته المصوغة في الجملة ، ونظامه النحوي هو الهيئة التركيبية التي توجد عليها هذه المفردات في الجملة .

ولما كان النحو في مفهومه العام هو مجموعة القواعد المتنوعة المتعددة التي تحكم بنية نص ما ، فإن التفسير الدلالي لهذا النص يقوم على معطيات مفرداته المؤلفة في نظام لغته ، وهذا التأليف في الوقت نفسهُ يكوِّن سياقه اللغوي الخاص به ، ويبينه بروابطه وعلاقاته ، ويحدد أبعاده (٤٤) .

فالسياق الذي يكون فيه الكلام يقوم في أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها ، ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها ما لم يكن ذلك كله في سياق ملائم (٤٥) .

ويشير ريمون طحان إلى أهمية المطابقة شكلاً ومعني إذ يظهر التطابق أو التوافق في معظم الأسماء وذلك من قواعد الإتباع التي تبرز من معاملة الجنس " التذكير والتأنيث "

والعدد " الإفراد والتثنية والجمع " و " التعريف والتنكير " و " الحالة : الرفع والنصب والجر " ، وقد تظهر عوامل التطابق مجتمعه ، أو قد يظهر بعضها فقط ، ولكنها في كلتا الحالتين تجعل السياق متماسكاً ، وتضفي عليه تجانساً شكلياً معيَّناً (٤٦) .

ويقرر هذه الحقيقة بأنْ " يقوم المميز أولاً بوظيفة كشف هوية الكلمة ، ويقوم ثانياً بربط أجزاء الجملة ، وتؤدى عودة المميز في أواخر الكلمات إلى تبعية نلاحظها بشكل جلي بموجب قواعد الإتباع والمزاوجة ، وتقوم هذه المطابقة بدور رئيسي في توثيق عرى الجملة ، وفي أجزائها فيؤلِّف المميّز اللُّحمة البنيانية أو الربط الذي يؤمْن متانة التركيب ويبعده عن كل لبْس " (٤٧) .

ويذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز إلى أن مسألة الحمل على المعنى تعد مظهراً من مظاهر التأويل النحوي ، وذلك واضح في أثناء مناقشته للعدول العددي في الآية الكريمة { فَانظُرْ إلى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ } [البقرة : ٢٥٩] ، فالضمير في " يتسنه " للمفرد ، وقد تقدمه اثنان ، الطعام والشراب ، فيجوز أن يكون عائداً عليهما على أنهما كالشيء الواحد توهماً لتلازمهما في عدم الاستغناء عن أحدهما ، فكأنه قيل : فانظر إلى غذائك لم يتسنه .... ومن ذلك أيضاً توهم أشياء من شيئين لتصح عودة الضمير أيضاً ، ومنه قوله تعالى : { وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ } [التوبة : ٣٤] ، على أن يعود الضمير في " ولا ينفقونها " على أنواع أخرى متوهمة يشملها الذهب والفضة في أحد التأويلات (٤٨) .

ويجنح الدكتور مهدي المخزومي إلى القول بأن المطلب البلاغي يستدعي الخروج على المطابقة في بعض المسائل اللغوية ، إذ يرى " أن هذه الأساليب تستند عليها متطلبات القول ، وحال المخاطب ، والجملة خاضعة لمناسبات القول ، وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب ، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات ، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار " (٤٩) .

ولهذا انبرى القدامى لإيلاء مسألة الحمل على المعنى قدراً كبيراً من النظر ، إذ جعلوه وسيلة من وسائل فهم العدول اللغوي ، ويطالعنا ابن فارس بباب صغير في كتابه " الصاحبي " وسمه بـ " الحمل على المعنى " ، وأدرج فيه صوراً من وسائل العدول عن المطابقة " هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه ؛ لأنه محمول على معناه ، يقولون : ثلاثة أنفس ، والأنفس مؤنثة ، لأنهم حملوه على الإنسان " (٥٠) .

ويرى الباحث أن نظرية العدول عن المطابقة تهدف إلى إبراز الإعجاز القرآني في نظمه ، الرد على ادعاءات بعض المستشرقين بخروج القرآن الكريم عن قواعد اللغة والنحو ، وذلك لأن النص القرآني ينساق في ضوء نظام معجز محكم ، يشبه بعضه بعضاً ، ويتعلق بعضه برقاب بعض في كل مكونات النص القرآني نجد النظام نفسه : الصوتي والصرفي والتركيبي والبياني والدلالي ، وكل هذه المكونات يحكمها النظام نفسه ، وهذا سبب الترابط والتماسك والجمال والعذوبة والموسيقى التي تحدَّث عنها علماء إعجاز القرآن .

سابعاً : تعريف الضمير والأصل فيه ومظاهر العدول بين الضمير ومرجعه :

يعود المعنى اللغوي لمادة " ضَمَرَ " [٥١] على الهزل وخفة اللحم ، يقال : رجلٌ ضمرٌ أي خفيف الجسم ، يقال أضمرت الشيء في نفسى أي سترته وأخفيته ، والاسم من " ضمر " الضمير والجمع الضمائر .

أما عند النحاة فهو ما وضع لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدَّم ذكره لفظاً ، أو معني ، أو حكماً [٥٢] .

وسمى هذا النوع من الألفاظ بالضمير لضموره ، أي لهزاله وقلة حروفه ، فأغلب حروفه مهموسة وهي : التاء ، والكاف ، والهاء ، والهمس هو الصوت الخفي .

وهو أحد المعارف السبعة ، بل هو أعرفها [٥٣] فلو قلنا مثلاً : فاطمة ، فإن كثيرات يشاركنها الاسم ، فإذا أشارت إحداهُنَّ إلى ذاتها قائلة : أنا ، لم تلتبس بغيرها .

والضمير أو المضمر تسميه بصرية ، وهو عند الكوفيين الكفاية أو المكنىُّ [٥٤] ، ولا فرق عندهم بين الضمير والمكنى ، فهما من قُبيل الأسماء المترادفة ، فمعناها واحد ، وإن اختلفا من جهة اللفظ ، وأما عند البصريين ، فالمضمر نوع من المكنيات ، فكل مُضمر مكنىٌّ ، وليس كل مكنيٍّ مضمراً ، يقول الثمانيني : " فأما المضمرات فهي كناية تفتقر إلى ما ترجع إليه " [٥٥] .

والهدف من وضع المضمرات هو الاختصار ورفع الالتباس ، فهي تقوم مقام الاسم الظاهر ، نحو قولنا : " جاءني زيد وإيَّاه ضربتُ ، فالمضروب واحد هو " زيد " ، ولو كررنا لفظ " زيد " المذكور مكان الغائب وقلنا : " جاءني زيدُ وزيداً ضربتُ " فربما توهم أنه غير الأول .

والضمير من الأسماء المبهمة ، لذا فهو يحتاج إلى مُفسِّر يُبيّن ما يراد به ، إلا أقسامه الثلاثة " المتكلم ، والمخاطب ، الغائب " لا تحتاج كلها لهذا المفسر ، فإن كان لمتكلم أو مخاطب ، فمفسره حضوره صاحبه بنفسه وقت الكلام أو مشاهدته ، وإن كان لغائب احتاج لهذا المفسر [٥٦] لأنه غير حاضرٍ ولا مشاهدٍ .

والأصل في هذا المفسر " المرجع " أن يكون متقدماً عليه وجوباً ، ثم يأتي الضمير بعده مطابقاً له في النوع والعدد ، وقد يتأخر عنه لفظاً ، فإذا كان المرجع مفرداً مذكراً ، وجب أن يكون الضمير مفرداً مذكراً ، وإذا كان المرجع مفرداً مؤنثاً ، وجب أن يكون الضمير مفرداً مؤنثاً ، وإذا كان المرجع مثنى ، وجب أن يكون الضمير مثنى ، وإذا كان المرجع جمعاً مذكراً ، وجب أن يكون الضمير جمعاً مذكراً ، وإذا كان المرجع جمعاً مؤنثاً ، وجب أن يكون الضمير جمعاً مؤنثاً ، لذا يقول الزركشي [٥٧] : " وقد قسَّم النحويون ضمير الغيبة إلى أقسام : أحدها – وهو الأصل – أن يعود شيء سبق ذكره في اللفظ بالمطابقة ، نحو قوله تعالى : { وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى } [طه : ١٢١] ، وقوله تعالى: { وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ } [هود : ٤٢] ، وقوله تعالى أيضاً : { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا } [النور : ٤٠] .

إن الأصل في الضمير العائد أن يطابق مرجعه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، فإذا بدأنا في الكلام بالضمير المذكر المفرد ، وجب علينا أن نحافظ عليه في كلامنا إلى نهايته لتحقيق صورة المطابقة .

فإذا اجتمعت الضمائر وجب أن تعود لواحد حفاظاً على نظم الكلام [٥٨] ، ولهذا لما جوَّز بعضهم في قوله تعالى { أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي اليم فَلْيُلْقِهِ اليم بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ } [طه : ٣٩]

، أن الضمير " فاقذفيه في اليم " للتابوت ، وما قبله وما بعده لموسى ، عابه الزمخشري ، وجعله تنافراً ، فقال : " والضمائر كلها راجعة إلى موسى ، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت ، فيه هجنة لما يؤدي إليه من تنافر النظر ، فإن قلت : المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل ، قلت : ما ضرك لو جعلت المقذوف والملقى إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت ، حتى لا تفرّق الضمائر ، فيتنافر عليك النظم الذي هو قوام إعجاز القرآن " [٥٩]

وصور المطابقة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم كثيرة ومتنوعة ومنها : -

((أ)) في التذكير: (الإفراد والتثنية والجمع) : -

جاء الضمير المذكر في القرآن الكريم مطابقاً لمرجعه في الإفراد نحو قوله تعالى : { وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى } [طه : ١٢١] .

وطابق الضمير المذكر مرجعه في التثنية ، ومن ذلك قوله تعالى : { قَالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عليهمَا } [المائدة : ٢٣] .

كما طابق الضمير المذكر مرجعه في الجمع ، ومن ذلك قوله تعالى : { فَمَهِّلِ الكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً } [الطارق : ١٧] .

((ب)) في التأنيث : (الإفراد والتثنية والجمع):

طابق الضمير المؤنث مرجعه في العدد ، ومما جاء في القرآن من أمثلة المطابقة بينهما في الإفراد ، قوله تعالى : { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا } [النور : ٤٠] ، وقوله تعالى : { وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ على الخَاشِعِينَ } [البقرة : ٤٥] .

وقوله تعالى : { وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لاَ تُحْصُوهَا } [إبراهيم : ٣٤] ، " فالهاء في " يراها ، وإنها ، وتحصوها " تعود على مؤنث مفرد "اليد والصلاة والنعمة " .

ومن شواهد المطابقة بين الضمير المؤنث ومرجعه في التثنية ، قوله تعالى : { فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ } [النساء : ١٧٦] .

إن ضمير المثنى " تا " في " كانتا " يعود على لفظ " الأختين " المذكور قبله معنى لا لفظاً ، ودل على ذلك قوله : " وله أخت " [٦٠] .

أما في الجمع ، فالأصل في جمع العاقلات أن يعود الضمير عليه بصيغة الجمع سواء كان جمع كثرة أو قلة ، فنقول : الهندات خرجن أولى من خرجت [٦١] .

<u>والقرآن الكريم حافظ على نون النسوة نحو قوله تعالى :</u>

{ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ } [البقرة : ٢٢٨]

أما جمع غير العاقل فالغالب أن يعود عليه الضمير في جمع الكثرة بالإفراد وفي القلة بالجمع ، وجمع القلة يكون من الثلاثة إلى العشرة ، والكثرة ما زاد على العشرة ، يقول السيوطي :

" والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع وهاء مع التاء في غيره ، وإن كان للقلة أن يؤتى بالنون فالجذوع انكسرت وكسرتها أولي من انكسرن وكسرتهن والأجذاع بالعكس " (٦٢) .

وهذا ما جاء به القرآن الكريم نحو قوله تعالى : { إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ } [التوبة : ٤٦] فالهاء في منها عادت بالإفراد على مرجعها " الشهور " لأن الشهور أكثر من عشرة ، وأما الضمير " هن " في " فيهن " فطابق مرجعه " أربعة " تأنيثاً وجمعاً ، لأن الأشهر الحرم أربعة .

فالمطابقة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم متنوعة وكثيرة أما مظاهر العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه – وهو موضوع البحث – فنجده في الآتي :

١) العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في العدد .

" الإفراد والتثنية والجمع "

٢) العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في الشخص .

" التكلم والخطاب والغيبة "

وهذا ما سيأتي دراسته بشي من التفصيل في الصفحات القادمة .....

المبحـــــث الأول

العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في الإفراد

أولاً : إذا كان الضمير مفرداً مذكراً :

فالأصل عند مجيء ضمير غائب مفردٍ مذكر، أن يكون مطابقاً لمرجعه ، وهذا ما جاء عليه القرآن الكريم ، قال تعالى : { كُلَّمَا دَخَلَ عليها زَكَرِيَّا المِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ } [آل عمران : ٣٧]

فالضمير " هو " عائدٌ على " رزقاً " وقد جاء مطابقاً لمرجعه في العدد والجنس ، فالضمير مفردٌ مذكرٌ وكذا مرجعه .

وقال الله تعالى : { إِذْ دَخَلُوا عليه فَقَالُوا سَلاماً قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ } [الحجر : ٥٢] ، فالضمير في " عليه " عائدٌ على إبراهيم وقد تمت المطابقة هنا أيضاً ، وهذا التطابق جاء في مواطن كثيرة في القرآن الكريم .

ولكن وردت بعد الآيات في القرآن الكريم ظاهرها المخالفة والعدول بين الضمير ومرجعه في الإفراد والتذكير ، قال تعالى : { كُتِبَ عليكم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقاً على المُتَّقِينَ * فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ على الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عليم } [البقرة : ١٨٠ – ١٨١] .

نجد الضمير في " بدله " مفرداً مذكراً ، وقد عاد على " الوصية " ، وهي مفرد مؤنث ، وظاهر هذا العدول .

والقول في هذه الآية على وجهين :

الأول : إن الوصية في الآية الكريمة بمعني " الإيصاء " ، وهذا لفظ مفرد مذكر ؛ ولذا جاز عود الضمير عليه مفرداً مذكراً ، وبهذا تتم المطابقة ، وقال الواحدي : " فمن بدله بعدما سمعه " ، أي بدَّل الإيصاء وغيره من وصى وولي وشاهد بعدما سمعه عن الميت " [٦٣] .

وقال الزمخشري : " فمن بدَّله " فمن غير الإيصاء عن وجه إن كان موافقاً للشرع من الأوصياء والشهود [٦٤] .

الثاني : إن الهاء عائدة على مفهوم من السياق يدل عليه الظاهر ، وهو أمر الميت ، فالله تعالى يقول : { كُتِبَ عليكم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ } ، فالهاء عائدة على أمر الميت ، قال الطبري : " فإن قال لنا قائل : وعلام عادت الهاء في قوله : " فمن بدله " ؟ قيل على محذوف من الكلام يدل عليه الظاهر ، وذلك هو أمر الميت وإيصاؤه إلى من أوصى إليه ، بما أوصى به ، لمن أوصى له " [٦٥] ، ولفظ " أمر الميت " مفردٌ مذكرٌ ، وبه يتم التطابق بين الضمير ومرجعه إفراداً وتذكيراً .

وقال تعالى : { إِذْ قَالَتِ المَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ المَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ المُقَرَّبِينَ } [آل عمران : ٤٥] .

فقد عاد ضميرٌ مفردٌ مذكرٌ وهو الهاء من " اسمه " على " كلمة " ، وهو لفظٌ مفردٌ مؤنثٌ ، والكلام هنا من وجوه منها :

أولاً : إن " الكلمة " في الآية بمعني " الخبر " ، قال الطبري : ((وقوله " بكلمة منه " يعني برسالة من الله وخبر من عنده ، وهو من قول القائل : " ألقى فلانٌ إلى كلمة سرني بها " ، بمعني : " أخبرني خبراً فرحت به ")) (٦٦) .

ثانياً : بما أن مسمى الكلمة ذكرٌ ، وهو نبي الله عيسى عليه السلام ؛ فقد ذكّر لهذا المعنى ، قال الزمخشري : " فإن قلت : لِمَ ذكرَّ ضمير الكلمة ؟ قلت : لأن المُسمى بها مذكرٌ " (٦٧) .

ثالثاً : إن عيسى عليه السلام ، خلقه الله تعالى بكلمة ، أي أن عيسى عليه السلام أوجده الله تعالى بقوله " كن " ، فالمقصود " بالكلمة " الولد الذي وجوده في الحياة الدنيا بقول الله تعالى : " كن " ، وقد ذكر الله هذا الأمر في عدد من الآيات الكريمة .

قال الله تعالى : { قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ } [آل عمران : ٤٧] ، وقال تعالى : { إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ } [آل عمران : ٥٩] ، وقال جل شأنه : { ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ * مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ } [مريم : ٣٤ – ٣٥] .

لذا وجدنا الزركشي يقول : و " إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم " ، تجوزٌ بالكلمة عن المسيح لكونه تكوَّن بها من غير أب ، بدليل

قوله : " وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقربين " ولا تتصف الكلمة بذلك [٦٨] .

قال تعالى : { يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ } [التوبة : ٦٢]

فقد جاء الضمير مفرداً مذكراً ، وهو في الظاهر عائد على مثنى : لفظ الجلالة " الله " ورسوله ﷺ .

والقول في هذه الآية من وجوه :

أولها : إن الهاء عائدة على لفظ الجلالة " الله " تعالى ، أما رضا الرسول ، فهو من رضا الله تعالى ؛ ولذلك وَحَّد الضمير ، قال الزمخشري : " وإنما وَحَّد الضمير ؛ لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسول الله ﷺ ، فكانا في حكم مرضيّ واحد " [٦٩] .

ثانيهما : إن في الآية حذفاً ، أو تُحملُ على التقديم والتأخير ، والقول بالتقديم والتأخير فهو للمبرد [٧٠] ، ويكون المعنى : " والله أحق أن يرضوه ورسوله .

ثالثهما : لم يقل " ترضوهما " ؛ لأنه لا يُجمع بين لفظ الجلالة واسم في ضمير ، يقول الجصاص : " ولم يقل : " ترضوهما " لأن اسم الله واسم غيره لا يجتمعان في كناية ، وروى عن النبي ﷺ أنه خطب بين يديه رجلٌ ، فقال : من يطع الله

ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قم ، فبئس خطيب القوم أنت ، لقوله : ومن يعصهما " [٧١] .

قال تعالى : { وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَّرِيئاً } [النساء : ٤] ، فالضمير في " منه " مفردٌ مذكرٌ ، ومرجعه " صدقاتهن " جمع مؤنث .

<u>والقول في الآية على وجوه منها :</u>

<u>أولاً</u> : إن " الصدقات " في الآية بمعنى " الصداق " وإذا عاد الضمير في " منه " على هذا المعنى ، تتم المطابقة بين الضمير ومرجعه ، قال الواحدي : " فإن طبن لكم " أي إن طابت لكم أنفسهن عن شيء من الصداق ، فكلوه هنيئاً في الدنيا لا يقضى به عليكم سلطان ، مريئاً في الآخرة لا يؤاخذكم الله به " [٧٢] ، وقال الزمخشري : " أو يرجع الضمير إلى ما هو في معني الصدقات ، وهو الصداق " [٧٣] .

<u>ثانياً</u> : إن الضمير في الآية يجري مجرى اسم الإشارة ، " فكأنه قيل عن أي شيء من ذلك ؛ كما قال الله تعالى : { قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ } بعد ذكر الشهوات ، ومن الحجج المسموعة من أفواه العرب ما روى عن رؤبة أنه قيل له في قوله :

كأنه في الجلد توليع البهق

فقال : أردت كأنه ذاك [٧٤] .

مما سبق نستطيع القول إن المطابقة بين الضمير المذكر ومرجعه ، هي الغالبة في القرآن الكريم ، وما جاء في هذه ظاهره عدولاً لهذه المطابقة ، فإنه راجحٌ إلى الحمل على المعنى كما مرَّ .

ثانياً : إذا كان الضمير مفرداً مؤنثاً :

فالواجب في الضمير المفرد المؤنث المطابقة مع مرجعه إفراداً وتأنيثاً ، وهذا هو الغالب في القرآن الكريم ، قال تعالى : { وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ القَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً } [البقرة : ٥٨] ، فالضمير في " منها " عائد على القرية ، والمطابقة حاصلة بين الضمير ومرجعه إفراداً وتأنيثاً .

ووردت بعض المواطن في القرآن الكريم ظاهرها العدول عن المطابقة بين الضمير المفرد المؤنث ومرجعه ، من ذلك قوله تعالى : { وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ على الخَاشِعِينَ } [البقرة : ٤٥] ، فقد تقدم على الضمير في " وإنها " شيئان هما : " الصبر والصلاة " ، وظاهر ذلك المخالفة والقول في هذه الآية من وجوه منها :

أولاً : إن الضمير عائد على " الصلاة " وحدها ، والصبر مندرج تحتها وجاء في جامع البيان : " وإنها " ، وإن الصلاة ، فالهاء والألف عائدتان على الصلاة [٧٥] .

ثانياً : إن الضمير يعود على المصدر وهو " الاستعانة " ، المفهومة من قوله

تعالى : " واستعينوا " ، يقول أبو حيان : " وقيل يعود على الاستعانة ، وهو المصدر المفهوم من قوله : " واستعينوا " [٧٦] .

ويرى الباحث أن الرأي الأول هو الأرجح ؛ ذلك لأن الصلاة أعم من الصبر إضافة إلى ذلك ، ذكر الله تعالى في هذه الآية نفسها لفظ " الخاشعين " وهذه الصفة من صفات المصلين .

وقال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أليمٍ } [التوبة : ٣٤]

فقد ورد الضمير مفرداً مؤنثاً في " ولا ينفقونها وقد تقدمه شيئان هما : " الذهب والفضة " .

والقول في هذه الآية من وجوه منها :

أولاً : إن الضمير يعود على " الكنوز " المفهوم من " يكنزونها " يقول أبو جعفر النحاس : " يجوز أن يكون المعنى ولا ينفقون الكنوز ، لأن الكنوز تشتمل على الذهب والفضة " [٧٧] .

ثانياً : إن الضمير يعود على الفضة ، والذهب داخلٌ في حكمها ، جاء في مشكل إعراب القرآن : " وقيل تعود على الفضة ، وحذف ما يعود على الذهب ؛ لدلالة الثاني عليه " [٧٨] .

العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في التثنية

فإذا ورد ضمير غائب مثنى ، وجب أن يعود على مرجع مثنى مثله ، وهذا ما ورد في القرآن الكريم ، قال تعالى : { فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ } [البقرة : ٣٦]

فالضميران " هما " من " فأزلهما " ، ومن " فأخرجهما " ، والألف في " كانا " عائدان على نبي الله آدم عليه السلام وزوجه ، قال تعالى : { وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ } [البقرة : ٣٥] ، وقد تمت المطابقة بين الضمير المثنى ومرجعه .

وردت بعض المواطن في القرآن الكريم ظاهرها العدول بين الضمير المثنى ومرجعه ، قال تعالى : { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُباً * فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي البَحْرِ سَرَباً } [الكهف : ٦٠ – ٦١] ، فقوله تعالى : " نسيا " عائد على موسى عليه السلام وفتاه ، ولا إشكال في هذا ، إلا أن الله تعالى يقول في الآيتين التاليتين : { فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَذَا نَصَباً * قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي البَحْرِ عَجَباً } [الكهف ٦٢ – ٦٣] ، فنحن نلاحظ أن فتى موسى عليه السلام قد نسب النسيان لنفسه فقط وذلك في قوله " نسيت الحوت " و " ما أنسانيه إلا الشيطان " وفي ظاهر هذا عدول عن المطابقة في نسبة النسيان ، وفيما عاد عليه الضمير المثنى .

قال جماعة من المفسرين : إن الضمير عائد على نبي الله موسى عليه السلام وفتاه ، يقول الزمخشري " أي نسيا تفقد أمره وما يكون منه ،

مما جُعِلَ إمارة على الظفر بالطلبة ، وقيل : نسى يوشع أن يقدمه ، ونسى موسى أن يأمره فيه بشيء [٧٩] ، وهو ما رجحه أبو حيان ، جاء في البحر المحيط : والظاهر نسبة النسيان إلى موسى وفتاه " [٨٠] وقد ذكر وجهاً آخر ، وهو أن تكون الآية على حذف مضافٍ ، والتقدير " نسى أحدهما " [٨١] .

العـدول عـن الـمطابقة بين الضمير ومرجعه في الجمع

أولاً : إذا كان الضمير جمعاً مذكراً :

فإذا ورد الضمير الغائب وهو جمع مذكر ، وجب أن يعود على مرجعه مثله ، وهذا ما جاء عليه القرآن الكريم ، قال تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئاً وَأُوْلَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ } [آل عمران : ١٠] ، فـ " هم " من " أموالهم " ومن " أولادهم " ، " هم " ضمائر عائدة على الذين كفروا والمطابقة حاصلة بين الضمير ومرجعه جمعاً وتذكيراً .

وردت بعض الآيات في القرآن الكريم ظاهرها المخالفة بين ضمير الغائب الجمع المذكر ومرجعه ، قال تعالى : { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِيناً } [الأحزاب : ٣٦] ، فقد أعاد الضمير " هم " من " لهم " و " أمرهم " ، وهو جمع مذكر ، على " مؤمن " و " مؤمنة " وظاهر ذلك العدول .

والسبب في ذلك ؛ أن " مؤمن " و " مؤمنة " وقعا في سياق النفي ، والنكرة إذا وقعت في سياق النفي عَمَّت ، فالآية محمولة على المعنى ، أي أُريد بها كل مؤمن ومؤمنة ، يقول الزمخشري : " فإن قلت كان من الضمير أن يوحد ، كما تقول : ما جاءني من رجل ولا امرأة إلا كان من شأنه كذا ، قلت نعم ، ولكنهما وقعا تحت النفي ، فعمَّا كل مؤمن ومؤمنة ، فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ [٨٢] ، ويقول أبو حيان في البحر المحيط (٤٨١/٨) : " ولما كان قوله : " لمؤمن ولا مؤمنة " يعمُّ في

سياق النفي ؛ جاء الضمير مجموعاً على المعنى في قوله " لهم " مغلباً فيه المذكر على المؤنث ، وعلى هذا لا مخالفة " .

ثانياً : إذا كان الضمير جمعاً مؤنثاً :

فإذا جاء ضمير غائب دالٌ على جمع تأنيث ، وجب أن يرجع إلى جمع مؤنث مثله ، وهذا ما جاء عليه القرآن ، قال تعالى : { وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ واليوم الآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاحاً وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عليهن بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عليهن دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ } [البقرة : ٢٢٨] .

والمطابقة حاصلة كما هو واضح من الآية ، فالنون من " يتربصن – بأنفسهن – لهن – يكتمن – أرحامهن – كن – بعولتهن – بردهن – ولهن – عليهن " عائدة على المطلقات .

وردت بعض المواطن في القرآن الكريم ظاهرها العدول بين الجمع المؤنث ومرجعه ، قال تعالى : { الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ } [البقرة : ١٩٧] .

فقد عاد ضمير الجمع المؤنث من " فيهن " على " أشهر . والسبب في ذلك ، أن " أشهر " جمع قلة ، وجمع القلة فيما لا يعقل يجري كالجمع المؤنث وجمع الكثرة عكسه ، يقول القرطبي : وقال : " فيهن " ولم يقل : " فيها " ، فقال

قوم : هما سواء في الاستعمال ، وقال المازني: الجمع للكثير لما لا يعقل ، يأتي كالواحدة المؤنثة ، والقليل ليس كذلك ، تقول : " الأجذاع انكسرن " و " الجذوع انكسرت " ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : { إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ } ، ثم قال " منها " (٨٣) .

وقال تعالى : { وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لاَ تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلاَ لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ } [فصلت : ٣٧] ، فقد عاد ضمير الجمع المؤنث " هن " من " خلقهن " ، على " الليل والنهار والشمس والقمر " .

والسبب في ذلك كما في الآية المذكورة آنفاً ، يقول الفراء : " لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن " خلق الشمسَ والقمرَ والليلَ والنهارَ ، وتأنيثهن في قوله : " خلقهن " ؛ لأن كل ذكر من غير الناس وشبههم ، فهو جمعه مؤنث ، تقول : " مر بي أثواب فابتعتهن " و " كانت لي مساجد فهدمتهن وبنيتهن " ، ويبنى على هذا (٨٤) .

وقال الزمخشري : إن الضمير في " خلقهن " عائد على معني الآيات في قوله : { ومن آياته } (٨٥) .

المبحـــث الثاني

العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في الشخص

(التكلم والخطاب والغيبة)

قسم النحويون الضمائر في العربية إلى ثلاثة أقسام ، بحيث إذا بدأ الحديث بواحد منها وجب أن يستمر في الكلام حتى نهايته ، لتحقيق صورة المطابقة [٨٦] ، فالأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتيت إلا أن المتكلم قد يعدل عن هذا السمت ، فيخرج من أسلوب إلى آخر ، ويلتفت من خطاب إلى غيبة ، ومن مخاطب إلى متكلم لمعني يريده المتكلم ، فيصبح اللفظ تابعاً للمعني ، وعلى هذا لا تجوز المناقلة بين الضمائر إلا لمعني مطلوب [٨٧] ، ولا يجوز أن يقع أحدهما موقع الآخر إلا لمعنى يحسنه ويوجبه .

رأى أبو حيان أنه لا يجوز لنا أن نقيس عليه ؛ لأنه لو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات ، واختلطت الموضوعات [٨٨] .

لذلك نبه أصحاب النظر في العربية على أن الابتداء باللفظ ثم الحمل على المعنى أكثر استعمالاً ، وذكروا أن ثمة حرفاً في القرآن الكريم بدأ بالحمل على المعنى ثم عقب بالحمل على اللفظ ، وذلك واضح من نص السيوطي [٨٩] : " إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى ، بُدئ باللفظ ثم المعنى " .

أولاً : مظاهر المطابقة بين الضمير ومرجعه في الشخص التكلم والخطاب والغيبة :

(١) المطابقة بين ضمير الفصل ومرجعه :

ويسميه البصريون فصلاً ؛ لأنه بين المبتدأ والخبر ، أو لأنه فصل بين الخبر والنعت ، أو لأنه فصل بين الخبر والتابع [٩٠] ، وأما الكوفيون فيسمونه عماداً ، كأنه عماد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده [٩١] ، يقول ابن يعيش في تسمية هذا الضمير فصلاً : " كأنه فصل الاسم الأول عمَّا بعده ، وآذن بتمامه ، وإن لم يبق منه بقية من نعتٍ ولا بدلٍ ، إلا الخبر ، لا غير " [٩٢] .

ويقول الدماميني : " مطابق للمبتدأ " في الإفراد وفرعيه ، والتذكير وفرعه ، والتكلم والخطاب والغيبة [٩٣] .

قال تعالى : { فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الوَادِ الأَيْمَنِ فِي البُقْعَةِ المُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ العَالَمِينَ } [القصص : ٣٠] .

فضمير الفصل " أنا " مطابق لاسم " إنَّ " ، وهو الياء في " إني " ، وذلك في العدد وفي الجنس وفي الشخص ، فكلاهما مفردٌ مذكرٌ متكلمٌ وهذا مثال لضمير الفصل المتكلم المفرد المذكر .

ومثال " ضمير الفصل المتكلم الجمع المذكر " قوله تعالى : { وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْراً إِن كُنَّا نَحْنُ الغَالِبِينَ } [الأعراف : ١١٣] .

فضمير الفصل " نحن " مطابق لمرجعه " نا " من " كنا " وذلك في العدد وفي الجنس وفي الشخص ، فكلاهما جمعٌ مذكرٌ سالمٌ .

ومثال " ضمير الفصل المخاطب المفرد المذكر " قوله تعالى : { قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ العليم الحَكِيمُ } [البقرة : ٣٢] .

فالمطابقة حاصلة بين ضمير الفصل " أنت " والكاف في " إنك " ، وذلك في العدد والجنس والشخص ، فكلاهما مفردٌ مذكرٌ مخاطبٌ .

وأما مثال " ضمير الفصل الغائب المفرد المذكر " قوله تعالى : { إِنَّ هَذَا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ } [آل عمران : ٦٢] .

فضمير الفصل مطابق لاسم " إن " فالأول مطابق لـ " هذا " في العدد والجنس والشخص ، فكلاهما مفردٌ مذكرٌ غائبٌ .

ومثال " ضمير الفصل الغائب المفرد المؤنث " قوله تعالى : { يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ القَرَارِ } [غافر : ٣٩] .

فضمير الفصل " هي " مطابق لاسم " إن " ، " الآخرة " وذلك في العدد والجنس والشخص ، فكلاهما مفردٌ مؤنثٌ غائبٌ .

ومثال " ضمير الفصل الغائب لجمع المذكر " قوله تعالى : { أُولَئِكَ على هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ } [البقرة : ٥] ، فضمير الفصل " هم " مطابق للمبتدأ " أولئك " وذلك في العدد والجنس والشخص ، فكلاهما جمعٌ مذكرٌ غائب .

(٢) المطابقة بين ضمير الشأن ومرجعه :

يتقدم الجملة في بعض التراكيب ضميرٌ مفردٌ غائبٌ ، ويقصد به التفخيم والتعظيم ، ويسميه النحاة : " ضمير الشأن أو القصة " ، وهذه

تسمية البصريين له ، وأما الكوفيون فيسمونه الضمير المجهول ؛ لعدم تقدم شيء عليه [٩٤] .

يقول الرضي : " وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه سؤال مقدر ، تقول مثلاً : " هو الأمير مقبلٌ " [٩٥] ، كأنه سمع ضوضاء وجلبة ، فاستبهم الأمر فسأل ما الشأن ؟ فقيل له : " هو الأمير مقبلٌ " .

ولقد ورد ضمير الشأن في القرآن الكريم ، فمثاله مذكراً قوله تعالى : { إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لاَ يَمُوتُ فِيهَا وَلاَ يَحْيَى } [طه : ٧٤] ، يقول القرطبي : " والكناية ترجع إلى الأمر والشأن " [٩٦] ، وقد تمت المطابقة في هذه الآية .

وأما مثاله إذا كان مؤنثاً ، فنحو قوله تعالى : { وَاقْتَرَبَ الوَعْدُ الحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ } [الأنبياء : ٩٧] ، يقول العكبري : " وهي " ضمير القصة " [٩٧] .

وقد تمت المطابقة في هذه الآية ، ولم يرد ضمير الشأن في القرآن الكريم مخالفاً لما يفسره .

ثانياً : مظاهر العدول عن المطابقة في الشخص (التكلم والخطاب والغيبة) :

قد ينتقل العربي في كلامه من الخطاب إلى الغيبة ، ومن الغيبة إلى الخطاب ومن الشواهد على ذلك ما يلي :

(١) التحول من الخطاب إلى الغيبة :

- جاء هذا التحول في الشعر العربي ومن ذلك قول النابغة [٩٨] في مطلع معلقته :

يا دار مَيَّة بالعلياء فالسند أَقْوَتْ وطال عليها سالف الأَمَدِ

فالشاعر تحول من الخطاب " يا دار مَيَة " إلى الغيبة " أَقْوَت " .

- ومما جاء في القرآن الكريم :

قوله تعالى : { رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُخْلِفُ المِيعَادَ } [آل عمران : ٩] .

قال تعالى : " إنك " للخطاب ، ثم تحول إلى الغيبة " إن الله لا يخلف " .

وقوله تعالى : { رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى على اللَّهِ مِن شَيْءٍ فِي الأَرْضِ } [إبراهيم : ٣٨] .

- فقال " إنك تعلم " للخطاب ، ثم تحول للغيبة " وما يخفى على الله " .

(٢) التحول من الغيبة إلى الخطاب :

ومما جاء في التحول من الغيبة إلى الخطاب ، قوله تعالى : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } [الفاتحة : ٢ – ٥] .

فالآيات الكريمة بدأت بالغيبة ، ثم تحوَّلت إلى الخطاب في قولـه : " إياك نعبد وإياك نستعين " .

وقوله تعالى : { لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ * ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ * فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ } [التين : ٤ – ٧]

قال تعالى : " خلقنا الإنسان " ، و " ثم رددناه " للغيبة ، ثم تحوَّل إلى الخطاب " فما يكذبك " .

(٣) التحول من التكلم إلى الغيبة :

ومما جاء في التحول من التكلم إلى الغيبة ، قوله تعالى : { وَلَقَدْ عَلِمْنَا المُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا المُسْتَأْخِرِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عليم } [الحجر : ٢٤ – ٢٥] .

لقد تحول الكلام في هذه الآية الكريمة من التكلم " ولقد عَلِمْنَا " إلى الغيبة " هو يحشرهم إنه حكيم عليم " .

وقوله تعالى : { إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ } [الكوثر : ١ – ٢] .

تحول الكلام أيضاً من التكلم " إنا أعطيناك " إلى الغيبة " لربك " .

(٤) التحول من الغيبة إلى التكلم :

مما جعل في التحول من الغيبة إلى التكلم ، قوله تعالى : { إِنَّهُ يَعْلَمُ الجَهْرَ وَمَا يَخْفي * وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى } [الأعلى : ٧ – ٨] .

ففي هذه الآية الكريمة تحول الكلام من الغيبة " إنه يعلم " إلى التكلم " ونيسرك " .

وقوله تعالى : { بَلي إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيراً * فَلاَ أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ } [الانشقاق : ١٥ – ١٦] .

فقوله تعالى : " ربه كان به " للغيبة ، ثم تحول للتكلم " فلا أقسمُ " .

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الشواهد المتنوعة هو أن كل عدول أو تحول لا يأتي هكذا رغبة في الخلاف أو المغايرة بل لابد أن تكون له غايةٌ تُطْلَق ومعني يُرَادُ ، وبخاصة في كتاب الله العزيز .

الخـاتمـة : تلخيـص ونتـائـج

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين الذي اصطفى لي دراسة موضوع هذا البحث من آخر ، وأعان على البحث ويسّر ، وأرجو أن أكون وُفقت فيما كتبت .

قد جاء بحثي في تمهيد ومبحثين ، فأما التمهيد فقد حوى مفهوم المطابقة لغة واصطلاحاً ومجالات المطابقة ، والعدول لغة واصطلاحاً ، وجذور المطابقة والعدول عنها عند النحاة القدامى ودور المطابقة والعدول عنها في نحو النص واللسانيات الحديثة ثم تعريف الضمير والأصل فيه ومظاهر العدول بين الضمير ومرجعه .

والمبحث الأول كان في العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في العدد " الإفراد والتثنية والجمع " ، والثاني في العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في الشخص " التكلم والخطاب والغيبة " .

نتـــائـــج البحـــث

١ – إن الدراسة النحوية لا تقتصر على تناول أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغيير في الحركة أو ثبوت ، وإنما تتسع لتشمل كل ما يتصل بتكوين الجملة من ظواهر .

٢ – إن المطابقة عنصر مهم من عناصر الوضوح في الجملة فهي لا تقل أهمية عن العلامة الإعرابية ، وهي من أبرز الظواهر النحوية التي يكثر دورانها في كلام العرب وأمثالهم وأشعارهم ، وفي لغة القرآن الكريم .

٣ – لقد تنبه النحاة القدامى إلى ملاحظة دور المطابقة في الجملة ، ولكنهم لم يعالجوها في مبحث مستقل ، بل توزعت على جميع أبواب النحو .

٤ – إن وسائل المطابقة خمسة وهي : " العلامة الإعرابية ، والتعيين " التعريف والتنكير " ، والنوع " التذكير والتأنيث " ، والعدد " الإفراد والتثنية والجمع " ، والشخص " التكلم والخطاب والغيبة " .

٥ – إن وظيفة المطابقة هي تحقيق الترابط بين أجزاء الجملة العربية ، ومن دونها تتفكك العلاقة بين مكونات الجملة ويضطرب المعنى .

٦ – إن العدول عن المطابقة لا يعد خطأً في الاستعمال ، وإنما هو خروج عن قواعد النحاة ، ولو كان خطأ ما ورد في كتاب الله العزيز ، كمجيء الضمير بالإفراد على شيئين واستخدام الجمع في موضع المثنى ، وإقامة الواحد مقام الجمع ...

٧ – إن العدول عن المطابقة في القرآن الكريم يشكل واقعاً لغوياً ، إلا أنه لا يمكن تعميمه لأن نماذجه قليلة في كتاب الله عز وجل في كل المسائل التي عالجها البحث .

٨ – أصبح العدول عن المطابقة مجالاً خصباً لآراء النحاة والمفسرين ، ووسيلتهم أمام الشواهد القرآنية التي يبدو من ظاهرها عدم التطابق هي حملها على المعنى لتتماشى مع الأصول التي وضعوها ، ولتتحقق المطابقة .

وبهذا تمَّ هذا البحث بخاتمته ، ولا أدعي فيه تميزاً أو كمالاً ، وأسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا الجهد القليل ، وأن يكون إسهاماً يسيراً في حق العربية علينا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين ...

تم بحمد الله

الهوامش

---

[١] – أساس البلاغة لجار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، مادة ((طبق)) .

[٢] – تاج العروس ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، مكتبة دار الحياة ، بيروت ، لبنان مادة ((طبق)).

[٣] – جمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجبل ، بيروت ، لبنان ، ٤١٨/٣ .

[٤] – تفسير القرآن العظيم ، للحافظ بن كثير ، تحقيق : السيد محمود السيد ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م ١٥١/٨ .

[٥] – معانى القرآن وإعرابه ، لأبى اسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج ، تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث القاهرة ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م ، ١٥٥/٥ .

[٦] – مجمل اللغة ، لأحمد بن فارس ، تحقيق : الشيخ شهاب الدين أبو عمرو ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م ، مادة طبق في باب الطاء والباء وما يثلثهما .

[٧] – لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٥٦ م ، مادة : طبق .

[٨] – ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية ، للدكتور حسين عباس الرفايعة ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م ، ص : ١٩ .

[٩] – الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م ، ٢ / ١٢٧.

[١٠] – المصدر نفسه ، ١ / ٤٢١ .

[١١] – المصدر نفسه ، ٢ / ١٢٨ .

[١٢] – الأصول في النحو ، لمحمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : د / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، ٢ / ٢٣ .

[١٣] – مختصر المعاني ، لسعد الدين التفتازاني، دار الفكر ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١١ هـ – ١٩١م ، ص : ٢٦٥.

[١٤] – الشرح الواضح المنسق لنظم السلم المرونق ، د . عبد الملك عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار ، بغداد ، ط ١ ، ١٤١٦هـ ، ص : ١٢ .

[١٥] – نظرات النحويين في الإعراب والعوامل ، للدكتورة : صالحة حاج يعقوب ، مجلة المؤتمر الدولي الخامس ، جامعة المنيا ، مصر ، مارس ٢٠٠٩م ، المجلد الرابع ، ص : ١٥٦٤ .

[١٦] – اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور / تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ص ٢١٣ – ٢١٤ ، ومناهج البحث في اللغة ، للدكتور / تمام حسان ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م ، ص : ٢٤٩ – ٢٥٧ .

[١٧] – كتاب العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ص : ٦٠٩ .

[١٨] – معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ط ١ ، ١٤٢٢هـ ، ص ٧١٨ .

[١٩] – القاموس المحيط ، للفيروز أبادي ، ج ٢ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ص : ١٣٦٠ .

[٢٠] – المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيدة ، تحقيق : مصطفى السقا ، القاهرة ، ١٩٥٨م ، " مادة عدل " .

[٢١] – لسان العرب ، لابن منظور ، مادة " عدل " .

[٢٢] – النحو الوافي ، للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط ٢ ، ص : ٢١٢ .

[٢٣] – شرح كافية ابن الحاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق : أحمد السيد ، المكتبة التوفيقية ، ١ / ٢٠٠ .

[٢٤] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١٦ ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م ، ١٩٧/١ .

[٢٥] – سر صناعة الإعراب ، لأبى الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد حسن محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١ / ٢٧٣.

[٢٦] – الفروق في اللغة ، لأبى هلال العسكري ، تحقيق : حسام الدين القدسي ، دار زاهد المقدسي ، ص : ٦٠ .

[٢٧] – الفوائد والقواعد ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق : عبد الرحمن محمود ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ص : ١٦٠ .

[٢٨] – الكتاب ، لسيبويه ، ٢ / ٣٠٢ .

[٢٩] – المصدر نفسه ، ٢ / ١٢٨ .

[٣٠] – سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، ١ / ٢٥ .

[٣١] – الأنموذج في النحو ، للزمخشري ، تحقيق : د / حسنى عبد الجليل ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، ص : ٧٠ .

[٣٢] – التعريفات ، لعلى بن محمد الجرجاني ، تحقيق : محمد بن عبد الحكيم القاضي ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ط ١ ، مادة " عدل " .

[٣٣] – الكتاب لسيبويه ، ٣ / ٣٣٥ .

[٣٤] – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لابن الأثير ، تحقيق الدكتور بدوي طبانة والدكتور محمد الحوفي ، دار الرفاعي للنشر ، الرياض ١٩٨٣م ، ٢ / ١٩٣ – ١٩٤ .

[٣٥] – الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم – دراسة نظرية تطبيقية – لعبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ٢٠٠٢م ، ص : ١٤١ .

[٣٦] – العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة ، لنجلاء محمد نور ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ص : ١٢ .

[٣٧] – اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، ص : ٢١٣ .

[٣٨] – ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني ، للدكتور طه الجندي ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، المقدمة .

[٣٩] – المصدر السابق ، ص ١٥ .

[٤٠] – العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، لمحمد حماسة ، مكتبة البخاري ، القاهرة ، ١٤٢٩ هـ ، ص : ٤٣٥ .

[٤١] – من أسرار العربية ، لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، ط ٦ ، ١٩٧٨م ، ص : ١٨٥ .

[٤٢] – اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، ص : ٢٣٣ .

[٤٣] – البيان في روائع القرآن ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ١ / ٢٥٧.

[٤٤] – النحو والدلالة " مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي " لمحمد حماسة ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤٢٩ هـ ، ص : ٩ .

[٤٥] – المصدر نفسه ، ص : ١٢٥ .

[٤٦] – الألسنية العربية ، لريمون طحان ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ط ١ ، ص : ٣٩ .

[٤٧] – المصدر نفسه ، ص ٤٢ وما بعدها .

[٤٨] – التأويل النحوي في القرآن الكريم ، للدكتور عبد الفتاح الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، ص : ١٧٨ وما بعدها .

[٤٩] – النحو العربي قواعد وتطبيق ، للدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط ١ ، ١٩٦٦م ، ص : ٢٢٥.

[٥٠] – الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : مصطفى الشويمى ، مؤسسة أ . / بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٧م ، ص : ٢٥٣ .

[٥١] – أساس البلاغة للزخشرى ، مادة " ضمر " .

[٥٢] – شرح كافية ابن الحاجب ، للرضى ، ٣ / ٨ .

[٥٣] – شرح شذور الذهب ، لجمال الدين عبد الله بن هشام ، مراجعة وتصحيح : الشيخ يوسف محمد البقاعى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م ، ص : ١٨٢ .

[٥٤] – شرح المفصل للزمخشرى ، لابن يعيش ، تحقيق : د / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ، ٢٩٢/٢ .

[٥٥] – الفوائد والقواعد للثمانينى ، ص : ٣٩٥ .

[٥٦] – شرح سذور الذهب ، لابن هشام ، ص : ٨٣ .

[٥٧] – البرهان في علوم القرآن ، لأبى عبد الله محمد بن بهاد بن عبد الله الزركشى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م ، ٤ / ٢٥ .

[٥٨] – المصدر نفسه ، ٤ / ٤٢ .

[٥٩] – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجود التنزيل ، للزمخشرى ، تحقيق : عبد الرازق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ٢٠٠١م ، ٤ / ٨١ .

[٦٠] – إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبى البقاء العكبرى ، راجعه : نجيب الماجدي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م ، ص : ١٨٣ .

[٦١] – همع الهوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطي ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١ / ٥٩ .

[٦٢] – المصدر السابق ، ١ / ٥٩ .

[٦٣] – الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للواحدى ، تحقيق : صفوان عدنان ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م ، ١ / ١٤٩ .

[٦٤] – الكشاف ، للزمخشرى ، ١ / ٢٤٥ .

[٦٥] – جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، للطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م ، ٢ / ١٢٢ .

[٦٦] – المصدر نفسه ، ٣ / ٢٦٩ .

==========

====

[٦٧] – الكشاف ، للزمخشرى ، ١ / ٣٢٣ .

[٦٨] – البرهان في علوم القرآن ، للزركشى ، ٢ / ٢٩٧ .

[٦٩] – الكشاف ، للزمخشرى ، ٢ / ٤٧ .

[٧٠] – المقتضب ، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ٣ / ١١٢ – ١١٣ .

[٧١] – أحكام القرآن ، لأبى بكر أحمد بن على الجصاص ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م ، ٥ / ٢٤٤ .

[٧٢] – الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للواحدى ، ١ / ٢٥٢ .

[٧٣] – الكشاف ، للزمخشري ، ١ / ٣٧٦ .

[٧٤] – المصدر نفسه ، ١ / ٣٧٦ ، وقول رؤبة هو عجز بيت له ، وصوره : " فيها خطوط من سواد وبلق " ، والبيت في وصف مفازة ، ينظر : مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج .

[٧٥] – جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، للطبري ، ١ / ٢٦١ .

[٧٦] – البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسي ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ط ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م ، ١ / ٢٩٩ .

[٧٧] – معانى القرآن الكريم ، لأبى جعفر النحاس ، تحقيق : محمد على الصابوني ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م ، ٣ / ٢٠٢ – ٢٠٣ .

[٧٨] – مشكل إعراب القرآن ، لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسي ، تحقيق : د . / حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ١ / ٣٢٨ .

[٧٩] – الكشاف ، للزمخشري ، ٢ / ٢٦٤ .

[٨٠] – البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسي ، ٧ / ٢٠٠ .

[٨١] – المصدر نفسه ، ٧ / ٢٠١ .

[٨٢] – الكشاف ، للزمخشري ، ٢ / ٥٣٩ .

[٨٣] – الجامع لأحكام القرآن ، لأبى عبد الله القرطبي ، تحقيق : أحمد عبد العليم البردونـــــي ، دار الشـــــعب ، القـــــاهرة ، ط ٢ ، ١٣٧٢ هـــــ – ١٩٥٢م ، ٢ / ٤٠٦ .

[٨٤] – معاني القرآن ، للفراء ، تصدير : محمد أبو الفضل إبراهيم ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م ، ٣ / ١٨ .

[٨٥] – الكشاف ، للزمخشري ، ٣ / ٧٢ .

[٨٦] – الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م ، ١ / ٣٩٩ .

[٨٧] – الفوائد والقواعد ، للثمانيني ، ص : ١٣٠ .

[٨٨] – همع الهوامع ، للسيوطي ، ١ / ١٩٦ .

[٨٩] – المصدر نفسه ، ١٩٦/١ .

[٩٠] – الفرائد الجديدة ، لعبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : الشيخ عبد الكريم المدرس ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، العراق ، ط ١ ، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧م ، ١ / ١٥٠ .

[٩١] – شرح المفصل للزمخشري ، لابن يعيش ، ٣ / ١١٠ .

[٩٢] – المصدر نفسه ، ٣ / ١١٠ .

[٩٣] – المذهل الصافي في شرح الوافي ، لبدر الدين الدماميني ، دراسة وتحقيق : فاخر جبر مطر ، أطروحة دكتوراه ، إشراف أ . د / عدنان محمد سلمان ، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩م ، ٢ / ٦٨٢ .

[٩٤] – شرح المفصل للزمخشري ، لابن يعيش ، ٣ / ١١٤ .

[٩٥] – شرح الكافية ، للرضي ، ٢ / ٤٦٤ – ٤٦٥ .

[٩٦] – الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ١١ / ٢٢٦ .

[٩٧] – التبيان في إعراب القرآن ، لأبى البقاء محب الدين عبد الله بن أبى عبد الله الحسين بن أبى البقاء العكبرى ، تحقيق : على محمد الباجوري ، دار إحياء الكتب العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢ / ١٣٧ .

[٩٨] – شرح المعلقات السبع ، لأبى عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزنى ، قدم له : ظافر كوجان ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٩م ، ص : ٣٦٣ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
١ - الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
٢ - أحكام القرآن ، لأبى بكر أحمد بن على الجصاص ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
٣ - أساس البلاغة ، لجار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

٤ - الأصول في النحو ، لمحمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : د / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٤ .
٥ - الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم – دراسة نظرية تطبيقية – لعبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
٦ - الألسنية العربية ، لريمون طحان ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط ١ .
٧ - إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبى البقاء العكبري ، راجعه : نجيب الماجدي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م .
٨ - الأنموذج في النحو ، لجار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : د / حسنى عبد الجليل ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر .
٩ - البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسي ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ط ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م .
١٠ - البرهان في علوم القرآن ، لأبى عبد الله محمد بن بهاء بن عبد الله الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م .
١١ - البيان في روائع القرآن ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ .
١٢ - تاج العروس ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، مكتبة دار الحياة ، بيروت ، لبنان .

١٣ - التأويل النحوي في القرآن الكريم ، للدكتور عبد الفتاح الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٤ .
١٤ - التبيان في إعراب القرآن ، لأبى البقاء محب الدين عبد الله بن أبى عبد الله الحسين بن أبى البقاء العكبري ، تحقيق : على محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، بيروت ، لبنان .
١٥ - التعريفات ، لعلى بن محمد الجرجاني ، تحقيق : محمد بن عبد الحكيم القاضي ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ط ١ .
١٦ - تفسير القرآن العظيم ، للحافظ بن كثير ، تحقيق : السيد محمود السيد ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
١٧ - جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، للطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
١٨ - الجامع لأحكام القرآن ، لأبى عبد الله القرطبي ، تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني ، دار الشعب ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢م .
١٩ - سر صناعة الإعراب ، لأبى الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد حسن محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ .
٢٠ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١٦ ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م .

٢١ - شرح المعلقات السبع ، لأبى عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ، قدم له : ظافر كوجان ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٩م .

٢٢ - شرح المفصل للزمخشري ، لابن يعيش ، تحقيق : د / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٢٣ - الشرح الواضح المنسق لنظم السلم المرونق ، للدكتور / عبد الملك عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار ، بغداد ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٢٤ - شرح شذور الذهب ، لجمال الدين عبد الله بن هشام ، مراجعة وتصحيح : الشيخ يوسف محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م .

٢٥ - شرح كافية ابن الحاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق : أحمد السيد ، المكتبة التوفيقية .

٢٦ - الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ . / بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٧م .

٢٧ - ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية ، للدكتور حسين عباس الرفايعة ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م .

٢٨ - ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني ، للدكتور طه الجندي ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم جامعة القاهرة .
٢٩ - العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة ، للدكتورة نجلاء محمد نور ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .
٣٠ - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، لمحمد حماسة ، مكتبة النجاري ، القاهرة ، ١٤٢٩ هـ .
٣١ - الفرائد الجديدة ، لعبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : الشيخ عبد الكريم المدرس ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، العراق ، ط ١ ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م .
٣٢ - الفروق في اللغة ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق : حسام الدين القدسي ، دار زاهد المقدسي .
٣٣ - الفوائد والقواعد ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق : عبد الرحمن محمود ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ .
٣٤ - القاموس المحيط ، للفيروز أبادي ، ج ٢ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
٣٥ - كتاب " العين " ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
٣٦ - الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

٣٧ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل ، لجار الله الزمخشري ، تحقيق : عبد الرازق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ٢٠٠١م .
٣٨ - لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٦م .
٣٩ - اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور / تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ .
٤٠ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لابن الأثير ، تحقيق الدكتور بدوى طبانة والدكتور محمد الحوفي ، دار الرفاعي للنشر ، الرياض ١٩٨٣م .
٤١ - مجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجبل ، بيروت ، لبنان .
٤٢ - مجمل اللغة ، لأحمد بن فارس ، تحقيق : الشيخ شهاب الدين أبو عمرو ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م .
٤٣ - المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيدة ، تحقيق : مصطفى السقا ، القاهرة ، ١٩٥٨م ، .
٤٤ - مختصر المعاني ، لسعد الدين التفتازاني ، دار الفكر ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩١م .

٤٥ - مشكل إعراب القرآن ، لأبى محمد مكي بن أبى طالب القيسي ، تحقيق : د . / حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٤٦ - معاني القرآن ، للفراء ، تصدير : محمد أبو الفضل إبراهيم ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

٤٧ - معاني القرآن الكريم ، لأبى جعفر النحاس ، تحقيق : محمد على الصابوني ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م .

٤٨ - معاني القرآن وإعرابه ، لأبى اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق : د ./ عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .

٤٩ - معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ.

٥٠ - المقتضب ، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

٥١ - من أسرار العربية ، لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، ط ٦ ، ١٩٧٨م

٥٢ - مناهج البحث في اللغة ، للدكتور / تمام حسان ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م .

٥٣ - المنهل الصافي في شرح الوافي ، لبدر الدين الدماميني ، دارسة وتحقيق : فاخر جبر مطر ، أطروحة دكتوراه ، إشراف أ . د / عدنان محمد سلمان ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
٥٤ - النحو العربي قواعد وتطبيق ، للدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط ١ ، ١٩٦٦م .
٥٥ - النحو الوافي ، للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط ٢ .
٥٦ - النحو والدلالة " مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي " ، لمحمد حماسة ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤٢٩ هـ .
٥٧ - نظرات النحويين في الإعراب والعوامل ، للدكتورة صالحة حاج يعقوب ، مجلة المؤتمر الدولي الخامس ، جامعة المنيا ، مصر ، مارس ٢٠٠٩م .
٥٨ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطي ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
٥٩ - الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للواحدي ، تحقيق : صفوان عدنان ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م .